



لا يبدو المبعوث الدولي الخاص إلى سوريا، ستيفان دي مستورا، في وضع يحسد عليه، بعدما تراجع عن إحدى وثيقتين كان طرحهما على أطراف النزاع السوري، ولقيت الوثيقتان تحفظاً كبيراً ورفضاً ضمنياً من طرف المعارضة الممثلة بالائتلاف الوطني، كما لقيت بعض بنودها رفضاً قاطعاً من قبل نظام الأسد.

فبعدما قام بتقديم خطته لإحياء مسار جنيف القاضي بالتفاوض بين نظام الأسد والمعارضة السورية، ورفعها في تقريره لمجلس الأمن، قام الأخير باعتمادها في بيان رئاسي صدر سريعاً، منتصف الشهر الماضي، دون مناقشات مستفيضة، كما جرت العادة، ليؤكد ضرورة تشكيل الهيئة الحاكمة الانتقالية في سوريا، في إطار ما عرف بـ"خطة السلام" المقترحة من قبل المبعوث الدولي، في إحياء جديد لمضمون بيان جنيف.¹

الائتلاف الوطني السوري أبدى تحفظه على الخطة المقترحة من قبل دي مستورا، لا سيما عندما سلمه وثيقتين؛ تعنى الأولى بتحديد إطار للتفاوض حول مضمون بيان جنيف وتنفيذها، وتعنى الأخرى بتنظيم عملية تشكيل 4 مجموعات عمل تفاوض كل منها، بصورة متوازية، على أربع مسائل؛ هي الأمن والحماية للجميع، والمسائل السياسية والدستورية، ومكافحة الإرهاب، وإعادة الإعمار والتنمية.

- تحفظ على الوثيقتين

مصدر قيادي في الائتلاف أوضح لـ"ال الخليج أونلاين" أن "تحفظات المعارضة على الوثيقتين عديدة" وأضاف: "في المجمل، هناك تراجع في خطة دي مستورا عن سقف بيان جنيف الأول".

وأكّد أن "الائتلاف يعترض ابتداء على طريقة تعامل المبعوث الدولي مع المعارضة، عبر تجاهله الشرعية التمثيلية التي يحظى بها الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة، فدي مستورا يتحدث إلى المعارضة على أنها مجموعات متفرقة، ولا يتيح لنا أن تكون وفودنا المكلفة بإجراء المحادثات معه وفقاً لإرادتنا المستقلة، لكنه يفعل ذلك مع النظام".

أما فيما يتعلق بخطة دي مستورا المقترحة، فقد أشار القيادي المعارض إلى أن "وثيقة الإطار الأولى تتجاهل إجراءات الثقة التي ينبغي أن تحظى بأولوية قصوى، لتهيئة المناخ أمام المفاوضات المباشرة، وتشمل وقف إطلاق النار، وإطلاق سراح المعتقلين، والسماح بالتظاهر السلمي، وحرية التعبير، ورفع الحصار عن المدن والبلدات".

وفيما يتعلق بوثيقة "مجموعات العمل" فهي تنص، بحسب المصدر، على أنها ستتشكل من 3 جهات؛ هي النظام والمعارضة ومؤسسات المجتمع المدني، وهذا يتبع قدرًا كبيراً للتلاعب من قبل النظام والأطراف الداعمة له"، مؤكداً أن هذه "المثالثة" ألغيت بعدما قام المبعوث الدولي بسحبها، تحت ضغط الرفض والتحفظات التي أبدتها أعضاء الائتلاف.

نظام الأسد من جهة لا يبدو مسؤولاً من خطة دي مستورا؛ ففي آخر لقاء معن له انتقد رئيس النظام، بشار الأسد، المبعوث الدولي، ووصفه بأنه "غير محايده"، وذلك في مقابلة للأسد مع قناة المنار اللبنانية التابعة لحزب الله.

وبعد زيارة دي مستورا إلى دمشق الاثنين، للقاء المسؤولين السوريين، لم يصدر عن أي من الطرفين تعليق حول ما دار في اللقاء، إلا أن تقارير صحفية كشفت أن فيصل المقداد، نائب وزير الخارجية، وليد المعلم، أبلغ دي مستورا رفض نظامه المطلق لفكرة إجراء انتخابات رئاسية برقة دولية، حسبما تنص الخطة المقترحة.

- مجموعة الاتصال

المصدر القيادي في الائتلاف أكد لـ"ال الخليج أونلاين": "أن المشهد الدولي فيما يتعلق بخطة دي مستورا لا يزال ضبابياً"، مشيراً إلى أن "وثيقة إطار تطبيق جنيف التي سحبها دي مستورا من الطاولة، كانت تنص على إمكانية تشكيل مجموعة اتصال دولية لدعم عمل المبعوث الدولي وجهود الحل السياسي، وتشجيع الأطراف السورية والضغط عليها للتجاوب مع الخطة".

ووجه المصدر "أن غياب التنسيق بين الدول الكبرى الفاعلة في الملف السوري مردء إلى انتظار إقرار الاتفاق النووي الذي أبرمته الدول العظمى وفي مقدمتها الولايات المتحدة مع إيران، في الكونغرس الأمريكي" وأردف قائلاً: "ترقب إقرار الاتفاق النووي في الكونغرس هو الذي جعل موسكو تمسك بزمام المبادرة في الملف السوري، وتسعى لجمع الأطراف على طريقتها"، واصفاً هذه الحالة بـ"المؤقتة".

وسيعد تشكيل مجموعة الاتصال المذكورة مؤشرًا على توافق دولي شبيه بذلك الذي أدى لعقد مؤتمر جنيف 2 عام 2013، ليقود هذا التوافق إلى عقد جنيف 3 الذي من المفترض أن يكون بداية انطلاق المفاوضات بين النظام والمعارضة، بعد أن تكتمل أرضية المؤتمر، التي تعد مجموعة الاتصال حجر الأساس فيها.

[الخليج أونلاين](#)

المصادر: